أي جهد سوف يضيع إذا تعرضت الأساسات إلى مخاطر

«الشال»: الفريق الحكومي يتولى دوراً مستحقاً في مواجهة مخاطر المدى القصير

ذكر تقرير الشال الاسبوعي ان الكويت تحتاج إلى التركيز الممكن، كله، لتصميم سياسة اقتصادية استباقية مختلفة، وتطبيقها، فهي على المدى القصير، وفي ظروف سيناريو مقبول لأداء الاقتصاد العالمي الذي يحافظ على أسعار نفط بحدود الـ100 دولار أمريكي للبرميل، تحتاج سياسة احترازية لمواجهة انحدار مستمر في أسعار الأصول، Deflation.

وهي على المدى المتوسط إلى الطويل، تحتاج إلى الحد من سرعة حركة اقتصادها باتجاه الاصطدام بحائط ضخم، بسبب سياستها المالية المنفلتة، وفقدان اقتصادها السريع تنافسيته، بما سيجعلها تعجز، حتماً، عن خلق الحد الأدنى من الوظائف لمواطنيها.

وفي الحالتين، مواجهة أزمات المدى القصير، او المديين، المتوسط إلى الطويل، تحتاج بيئة سياسية محلية مستقرة، لأن تلك الإجراءات، كلها، تحتاج وفاقا وطنيا، وحوارا عاقلا بين أطراف تعي تبعات الفشل وتفهمها، بدلا من الترصد والتصعيد لبعضها.

وأضاف: ذلك لا يحدث للأسف. فالإدارة العامة في الكويت تعمل بوعي، أو تأمل من دونه، على زرع الطريق إلى المستقبل بالألغام، وكان الظن بأنها حقبة وانتهت بالتغيير الحكومي الجوهري الأخير، ولكنه أمر لم يتحقق. فبعد أن أبطلت المحكمة الدستورية مجلس الأمة 2012، كان من المفروض، حالا، إعادة حل مجلس الأمة 2009، والدعوة المبكرة لانتخابات نيابية عامة، وإعادة بناء جسور الثقة والاستقرار، الضروريين. ولكن، ما حدث أدى بشكل مباشر إلى حالة من عدم الاستقرار الشديد، ففي البداية استجابت الحكومة لاستشارات خاطئة وطعنت بقانون الانتخابات لدى المحكمة الدستورية بدعوى تحصينه، وعندما تم تحصينه برفض الطعن، تلكأت الحكومة عن الدعوة إلى انتخابات على أساسه.

ومع الأخذ في الاعتبار تاريخاً قديماً من عدم احترام السلطة للدستور، بدءاً بمحاولة عام 1964، التي تصدى لها الأمير في ذلك الزمن. هذا التردد يفتح الباب على مصراعيه لنظرية المؤامرة. إنها صناعة محلية لأزمة غير مستحقة، أشد مخاطرها هو ضياع القدرة على التركيز وانحسار احتمالات التوافق لمواجهة ما هو مستحق وأخطر، أي ضياع الجهد في إطفاء الحرائق، بدلا من البناء. ومضى: وحتى إن وضعنا غلیان الإقليم، جانباً، لابد من التذكير، بأن ظروف عام 1981 مختلفة، كلياً، عن ظروف عام 2012، على المستوى المحلي، وأن الأمل يضعف، بمرور الوقت، ليس فقط بمواجهة مشكلات الاقتصاد المحلي في المستقبل على أكثر من مدى، ولكن ضمان الحد الأدنى من الاستقرار الضروري ببقاء الأمور على سوئها الحالي.

ويبقى الأمل، وإن كان ضعيفاً، بتغلب بعض الحكمة في الحفاظ على بلد يستحق الخير كله من بعض الواعين في سلطات اتخاذ القرار، وأولى المسؤوليات، وأكبرها، تقع على عاتق الحكومة، ويتولى فريق الحكومة الاقتصادي، حالياً، دوراً مستحقاً ومهماً في وضع أسس لمواجهة مخاطر المدى القصير، ولكن، أي جهد سوف يضيع إذا تعرضت الأساسات لمخاطر، وهي تتعرض لخطر حقيقي.

«غرفة التجارة» سلطت الأضواء على الملفات الاقتصادية الساخنة

■ دعوة للتدخل لوقف الانحدار غير المبرر لقيم الأصول المحلية لكي تدور العجلة الاقتصادية

■ لا نفع للسيولة مالم تنتشر في شرايين جسد الاقتصاد المحلي

■ سيناريوهات قادمة لأسعار النفط

غرفة التجارة

أكد تقرير الشال ان غرفة تجارة وصناعة الكويت قدمت ورقة تحت مسمى «إشكالية الأزمة التنموية وتأزم الممارسة السياسية في الكويت»، ونعتقد أنها ورقة متقدمة، ونعتقد -ولا نجزم- بأنها جاءت إسهاما منها في نصح الفريق الحكومي الذي بدأ صياغة سياسة إصلاحية، خلال الصيف الفائت.

وتذكر الورقة، بأن ما تحقق في الكويت هو تعميق للاختلالات الهيكلية، بدلا من ردمها. فالقطاع العام أكبر، على حساب قطاع خاص أكثر تهميشا، والقطاع العام أكثر إغراء للعمالة المواطنة، والمالية العامة أكثر اعتمادا على إيرادات مصدر وحيد للدخل هو النفط. وإذا كان الغرض من التنمية في بداياتها هو وضع الأساسات السليمة لباقي البناء، فهي تذكر بأن الوضع، بعد 20 عاما من الآن، أي بحلول عام 2032، سيكون غير محتمل، فعند أسعار نفط بحدود 75 دولارا أمريكيا، سيبلغ العجز التراكمي في الموازنة العامة نحو 282 مليار دينار، وسينخفض إلى 154 مليار دينار وإلى 61 مليار دينار، وإلى 10 مليارات دينار، عند مستوى أسعار نفط بحدود 100 دولار أمريكي و125 دولارا أمريكيا و150 دولارا أمريكيا، على التوالي.

وذلك ما نسميه، في الشال، أزمات محتملة وكبيرة، على المدين المتوسط إلى الطويل، والسيناريوهات المختلفة لأسعار النفط المذكورة في الورقة، تصف سرعة الاصطدام بالحائط والمدى الزمني لهذا الاصطدام، ولكنها تسلم بغياب أي جهد حقيقي لاجتناب ذلك الاصطدام، وإنما الدعاء برحمة متغيرات سوق النفط.

وتابع: وعلى المدى القصير، تتحدث الورقة عن مخاطر الهبوط غير المبرر في قيم الأصول المحلية -Deflation-، فهي تتحدث عن انخفاض بنسبة 50 في المئة لقيمة الأسهم المدرجة منذ بداية أزمة العالم المالية، وتتحدث عن احتمال ازدياد مخصصات البنوك لمواجهة القروض المتعثرة، من 2.8 مليار دينار إلى ضعفها.

وتذكر بأن الدولة وفرت السيولة، ولكن لا نفع للسيولة ما لم تنتشر في شرايين جسد الاقتصاد المحلي، وهو ما لم يحدث، فالنمو في حجم الودائع، خلال ثلاث سنوات -البالغ 12.8 في المئة - يفوق ضعف النمو في حجم التسهيلات الائتمانية -البالغ 6 في المئة -. وضمن تلك التسهيلات، أكثر من ثلثها للاستهلاكية، منها -البالغ 35.3 في المئة -، بينما انخفضت للمؤسسات المالية، عدا المصارف، بنسبة 18.3- في المئة، وانخفضت لقطاع الإنشاءات بنسبة 2.3- في المئة.

وتدعو إلى التدخل بمشاركة ما بين القطاعين العام والخاص لوقف الانحدار غير المبرر لقيم الأصول لكي تدور عجلة الاقتصاد، والواقع أننا نعتقد أن الخيارات باتت محدودة لعدم التدخل إذا أخذنا في الاعتبار ضمان الدولة لودائع القطاع الخاص.

وواصل: ويتفق تحليل الغرفة ومعظم الدراسات الرزينة لواقع الاقتصاد الكويتي سواء نسبت إلى مؤسسات أجنبية او جهود محلية، وربما تساعد الورقة فريق الحكومة لكي يتبنى سياسات صحيحة، هذه المرة، حتى لا تدفع الكويت مزيدا من التكاليف غير الضرورية، ويبقى في اعتقادنا أن الأزمة السياسية ليست سببا في فشل مشروع التنمية، وإنما نتيجة لفشل الإدارة العامة، على مر الزمن، في القيام بما هو صحيح تجاهه، ونتيجة عدم تبني مشروع ديمقراطي صحيح، أسوة بالعالم الديمقراطي، كله.

سعر صرف الريال الإيراني هوى بـ40 في المئة بالسوق السوداء

ليس من مصلحتنا بلوغ إيران حالة عدم الاستقرار

الريال الايراني

قال الشال ان إيران جارة الشرق يقطنها نحو 77 مليون نسمة، وتتعرض في الآونة الأخيرة لضغوط اقتصادية صعبة، جزئيا، بسبب سوء الإدارة واشتداد حدة خلافاتها الداخلية، وجزئيا، بسبب حصارها اقتصاديا كوسيلة ضغط للتساهل في برنامجها النووي.

وتشير إحصاءات رسمية -طبقا لوحدة المعلومات في مجلة الإيكونومست، أكتوبر 2012 - إلى أن الاقتصاد الإيراني سيعاني نموا حقيقيا سالبا بمعدل 1.2- في المئة في عامي 2012 و2013، وأن معدل التضخم الرسمي هو 23.6 في المئة والبطالة، رسميا، نحو 15.5 في المئة.

ورغم تسارع التغير على مستوى الأرقام، يشير المتوفر من الإحصاءات إلى انخفاض إنتاج النفط الإيراني من نحو 3.51 ملايين برميل، يوميا، في الربع الثالث من عام 2011، إلى نحو 2.9 مليون برميل، يوميا، للربع الثالث من عام 2012، أو فاقدا بنحو 17 في المئة في الإنتاج، ولكن بنحو 600 ألف برميل، يوميا، في صافي الصادرات، مع فرصة للضغط على إيران لبيع نفطها لأكبر مستوردية -الصين والهند- بأسعار أقل.

وهوى سعر صرف الريال الإيراني بنحو 40 في المئة في السوق السوداء، ويرفض الصرافون استبدال الريال بالدولار الأمريكي بالسعر الرسمي، بينما يستمر هروب الإيرانيين من الريال لأصول أخرى -الذهب مثلا- أو عملات أخرى، وذلك هبط بسعر الريال في سوق التبادل الحر، أخيرا، إلى نحو 28.000 ريال للدولار الأمريكي الواحد وربما أعلى من ذلك، كثيرا، داخل إيران، بينما أحد الأسعار الرسمية الثلاثة، والخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج، هو 15.000 ريال للدولار الأمريكي.

وإذا صدقت الأرقام غير الرسمية حول أرقام البطالة والتضخم والتي تقدرها مصادر بنحو ضعف الأرقام الرسمية، وأيضا ما يشاع من اضمحلال للطبقة الوسطى، وهي ركيزة الاستقرار السياسي، فتلك تعتبر وصفة خطرة منذرة بحالة قادمة من عدم الاستقرار.

وبحجم بحدود 3 أضعاف حجم سكان العراق، وبمعرفة ما سببه حصار العراق من وضع مزر لم تنجح 10 سنوات من تغيير للحكم في تحقق الحد الأدنى من ركائز استقراره، علينا الاجتهاد بتبني بعض السيناريوهات لاحتمالات ما يمكن أن يحدث لإيران.

والمؤكد انه ليس في مصلحتنا بلوغ إيران هذه الحالة، لأسباب إنسانية وبسبب عامل الجغرافيا، وعلينا قراءة حجم التداعيات المحتملة، بدلا من الاندفاع وراء شحن طائفي غبي، كما حدث في ثمانينات القرن الفائت.

ومضى: إن ما يحدث في إيران، أو مع إيران، هو أمر أكبر كثيرا من الكويت، ولا نستطيع تغييره، ولكن على الكويت قراءة الأمر من زاوية مصلحتها، فهي بحكم الجغرافيا وحجمها الصغير، أكبر المتضررين من احتمال تداعيات الأوضاع هناك.

والتداعيات سوف تتحقق، حالاً، إن حدث هجوم عسكري خارجي على إيران، وهو أمر مستبعد، والواقع أنه إن حدث سيعيد اللحمة إلى الداخل المتصارع، والتداعيات مؤجلة، بعض الشيء، حتى تتركز السلطة بيد المحافظين بعد انتخابات الرئاسة في عام 2013 وإقصاء الرئيس نجاد وفريقه، وحينها قد تكون إيران عرضة لربيعها الخاص. وفي الحالتين، لا يجب أن يكون للكويت دور فيها، فالأصل هو عدم المشاركة وحتى عدم تشجيع التدخل الخارجي، والأصل هو ترك الإيرانيين لكي يحسموا أمور الداخل. ومصلحتنا في استقرار وازدهار كل من حولنا، والنموذج الأوروبي، الذي كان حاله أسوأ من حالنا في النصف الأول من القرن الماضي، مقارنة بوضعهم الحالي، يصلح للاستعارة والقياس عليه.

الدول العربية استقطبت 42.9 ملياراً العام الماضي

السعودية تصدرت قائمة الدول المضيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

قال الشال ان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أصدرت تقريرها السنوي، حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، للعام 2011، والمنشور على موقعها على الإنترنت، وتشير البيانات الأولية المتوافرة من المصادر القطرية -أي مصادر كل دولة-، إلى أن مجموعة الدول العربية قد استقطبت نحو 42.960 مليار دولار أمريكي، خلال عام 2011 «وفقا لبيانات توفرت عن 21 دولة عربية»، مقارنة بما قيمته 68.577 مليار دولار أمريكي، تم استقطابها في عام 2010 «وفقا لبيانات الدول نفسها»، ما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قد انخفضت بنحو 25.617- مليار دولار أمريكي، أي بما نسبته 37.4- في المئة. ومقارنة بنحو 76.295 مليار دولار أمريكي، تم استقطابها خلال عام 2009 «وفقا لبيانات توفرت عن 21 دولة عربية»، ويعزى هذا الانخفاض في التدفقات الواردة، إلى الدول العربية، انخفاض مستوى الثقة في استقرار أوضاع المنطقة العربية، بسبب تطورات الربيع العربي، وإلى عودة القلق بشأن احتمالات انتكاس أداء الاقتصاد العالمي في عام 2011 بعد إشارات تعاف في عام 2010.

وأكمل: وتصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الواردة للعام 2011، بنحو 16.400 مليار دولار أمريكي، وبنسبة 38.2 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وذلك رغم تراجعها بنسبة كبيرة بلغت 41.6- في المئة مقارنة ببيانات عام 2010، تليها الإمارات «7.679 مليارات دولار أمريكي، وبنسبة 17.9 في المئة »، فلبنان «3.381 مليارات دولار أمريكي، وبنسبة 7.9 في المئة »، فالسودان «2.692 مليار دولار أمريكي، وبنسبة 6.3 في المئة »، فالجزائر «2.571 مليار دولار أمريكي، وبنسبة 6 في المئة »، فالمغرب «2.519 مليار دولار أمريكي، وبنسبة 5.9 في المئة »، فتونس «2.265 مليار دولار أمريكي، وبنسبة 5.3 في المئة »، فالأردن «1.653 مليار دولار أمريكي، وبنسبة 3.8 في المئة »، فالعراق «1.617 مليار دولار أمريكي، وبنسبة 3.8 في المئة »، فسوريا «1.059 مليار دولار أمريكي، وبنسبة 2.5 في المئة »، فعُمان «788 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 1.8 في المئة »، فالبحرين «781 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 1.8 في المئة »، فالكويت «399 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 0.9 في المئة »، ففلسطين «214 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 0.5 في المئة »، فالصومال «102 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 0.2 في المئة »، فجيبوتي «78 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 0.2 في المئة »، فموريتانيا «45 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 0.1 في المئة ». في المقابل، تحولت التدفقات الإيجابية إلى سلبية في 3 دول هي اليمن «بخروج 713 مليون دولار أمريكي»، تليها مصر «بخروج 483 مليون دولار أمريكي»، ثم قطر «بخروج 87 مليون دولار أمريكي».

وبمقارنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الواردة إلى الدول العربية، خلال عامي 2010 و2011، يتضح أن 9 دول عربية، ضمن الدول المتوافرة عنها بيانات، سجلت زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة إليها، وهي: البحرين، جيبوتي، المغرب، الإمارات، الكويت، فلسطين، العراق، الجزائر والأردن، في حين تراجعت قيمة الاستثمارات في 8 دول عربية، وهي: عمان، موريتانيا، سورية، السعودية، تونس، لبنان، الصومال والسودان. ورغم أن الربع الأخير من عام 2012 قد حل، إلا أن التقرير لم ينشر بيانات أولية للتدفقات فيه، ولا يذكر توقعاته حولها، وباستقرار نسبي، في بعض دول الربيع العربي، مثل مصر وتونس وليبيا، واستمرار ظروف العالم الاقتصادية مشابهة لأوضاع عام 2011، من المتوقع أن يحدث بعض الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة للعام الجاري.

تقرير: عقارات لندن تتحول إلى ملاذ آمن لأموال الخليجيين

عقارات لندن ـ الملاذ الآمن

تحولت العقارات التجارية في لندن إلى واحدة من الملاذات الآمنة للاستثمار، حيث تتدفق الكثير من الأموال الباحثة عن فرص إلى بريطانيا من أجل شراء عقارات تجارية كمجمعات التسوق والمكاتب والمحال التجارية في بعض المواقع المهمة.

ويمثل المستثمرون الخليجيون الوزن الأكبر والأهم من بين المستثمرين بالقطاع العقاري في بريطانيا، حيث يتصدرون قوائم الذين اشتروا عقارات مهمة في المملكة المتحدة خلال الشهور القليلة الماضية.

وأظهرت أحدث التقارير الصادرة عن شركة «CBRE» المتخصصة في مجال الخدمات العقارية انه بينما كان العالم ومعه القارة الأوروبية يغرق في الأزمة الاقتصادية، كانت المليارات تتدفق على لندن لشراء العقارات التجارية على اعتبار أنها «استثمارات آمنة وطويلة الأجل».

وقال تقرير صادر عن «CBRE»، ونشرته صحيفة فايننشال تايمز البريطانية اليوم الخميس ان أكثر من 30 مليار جنيه استرليني «48 مليار دولار» تدفقت على بريطانيا من الخارج خلال العام 2012 لشراء مكاتب تجارية ومراكز تسوق. وتبين من البيانات ان لندن وحدها استحوذت على صفقات عقارية في الربع الثالث من العام الحالي 2012 تزيد قيمتها عن تلك التي تم ابرامها في أية دولة أوروبية بشكل كامل، ما يكرس المدينة كعاصمة للاستثمارات الأجنبية.

وأوضح ان إجمالي الصفقات المتعلقة بعقارات تجارية والتي تم تسجيلها في لندن في الربع الثالث من العام بلغ 7.3 مليارات جنيه إسترليني. ونقلت «فايننشال تايمز» عن خبراء عقاريين قولهم ان هذه الأرقام منطقية اذا ما قورنت لندن بأية عاصمة أخرى او اذا ما قورن سوقها العقاري بأي سوق عقاري آخر في العالم.

وأضاف الخبراء ان «المستثمرين يبحثون عن بدائل لأسواق الصكوك التقليدية، والسوق العقاري في لندن يعتبر جذاباً وممكناً جدا بالنسبة لهم».

وأوضح التقرير انه على الرغم من أن لندن تجتذب مستثمرين من مختلف أنحاء العالم، فإن الماليزيين والخليجيين يتصدرون قوائم الذين استثمروا في العقارات التجارية خلال العام الحالي، مشيرا الى أن الماليزيين يستحوذون على أكثر من 10 في المئة من إجمالي الصفقات التي تمت خلال العام 2012.

يشار الى أن الشهور القليلة الماضية شهدت ابرام العديد من الصفقات العقارية في بريطانيا لحساب مستثمرين خليجيين، حيث استحوذ صندوق «سترلينغ» السعودي البريطاني الشهر الماضي على عقار بقيمة 32 مليون جنيه إسترليني، كما كان بنك قطر الأول قد اشترى عقارين مهمين في وسط لندن وهما مبنى فندق «لينستر ان» ومبنى «ويستبورن هاوس» في صفقة لم يعلن البنك عن قيمتها الإجمالية التي يتوقع أن تكون بمئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية.